مجلة اللغة العربية وآدابها
السنة السادسة، العدد الحادي عشر
خريف وشتاء ١٤٣١-١٤٣٢هـ/٢٠١٠-٢٠١١م
صفحة ١٢٥- ١٥٢

دراسة المحاولات التيسيرية في النحو العربي عند المحدثين

عيسى متقي زادة*
أستاذ مساعد بجامعة إعداد المدرسين
(تاريخ الاستلام: ٨٩/١/١٩ ؛ تاريخ القبول: ٨٩/٤/٩)

الملخّص

بعد المد الإسلامي في العالم واتساع رقعة الدولة الإسلامية، انتشرت العربية كلغة الدين بين هذه الشعوب، مما أدّى إلى دخول اللحن في اللغة. دعت الحاجة علماء ذلك الزمان لتأصيل قواعد اللغة العربية لمواجهة ظاهرة اللحن خاصة في ما يتعلق بالقرآن والعلوم الإسلامية. لكن سرعان ما استهدف النحو لذاته ولا لإجادة اللغة ودخلته تعقيدات ما كان لها من اللغة شيء. فقام جماعة من القدماء لتيسير النحو العربي، وتخليصه من العقود والتعقيدات. أما في العصر الحديث فقد دخلت هذه المحاولات في اتجاهات عديدة؛ هناك جماعة تابعوا محاولات ابن مضاء مثل إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف، وتمام حسان، وقد دعوا إلى هدم نظرية العامل وإضافة بعض أبواب جديدة على النحو القديم. ثم إن فريقا آخر دعا إلى العامية كما دعا الفريق الثالث إلى البقاء على الأصول القديمة والتيسير في الجانب التعليمي من النحو.

أما هذا البحث فيحاول إلقاء الضوء على هذه المحاولات في تيسير النحو العربي حديثا ومدى نجاحها في ذلك، مع الإهتمام الخاص بآراء ثلاثة من المحدثين، وهم إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف، وتمام حسان، وقد انتهجنا فيه المنهج التوصيفي- التاريخي مستعينين بالكتب والمقالات العلمية.

الكلمات الرئيسية

النحو العربي، التيسير، محاولات المحدثين، أصول التيسير.

---

* هاتف الكاتب: ٠٩١٢٣٨٦٥٩٣٣ E-mail: motaghizadeh@modares.ac.ir

مقدمة

اللغة العربية أقدم اللغات التي مازالت تتمتع بخصائصها من ألفاظ وتراكيب وصرف ونحو وأدب وخيال، مع الاستطاعة في التعبير عن مدارك العلم المختلفة. لقد ظهر من بطن هذه اللغة، أكبر علوم شهدها الإنسان طوال حياته. منها النحو العربي الذي ظهر لأول مرة كعلم وآلة يصون العرب وغيرهم من الناطقين بالعربية، من اللحن والخطا. ظهر على ساحة هذا العلم كبار من العلماء لم يكن للغة العربية عهد بهم من قبل، فاخذوه، وتداولوه بينهم، واستطاعوا بجهودهم المضنية أن يجعلوه من أهم علوم اللغة العربية.

وقد واجهت اللغة العربية عبر عصورها، تحديات كثيرة تمكنت أن تقضيها وأن تخرج منها، وهي تحمل ما كان لها من الخصائص والميزات التي فضلت بها على الكثير من اللغات في عصورها الأولى حينما أصبحت لغة القرآن ثم الثقافة والحضارة.

ولا شك أن هذه اللغة، وإن قل من ذلك الازدهار الذي كان يحظي به في العصور القديمة، ولكنها لاتزال تعد من اللغات الحية التي تحتفظ بكثير من خصائصها، من حيث قوة الألفاظ، ورصانة المعاني، ويعود ذلك إلى كونها لغة القرآن الكريم. ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف/٢)، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر/٩).

وإذا كانت التحديات تهدد هذه اللغة في قديم الزمن، فلا شك أن لغة الضاد لاتزال متعرضة لتلك التحديات وعلى وجه الخصوص في عصر العولمة الذي يكون الإسلام في وسط هجوم هذه التحديات.

فمن جهة، الجمود الذي أصيبت به اللغة العربية بصورة عامة، والنحو العربي كعلم صائن لها بصورة خاصة في موادهم، ومناهجهم التعليمية، ومن جهة ثانية الدعوة إلى العامية والتحرر من قيود النحو العربي - كما يظنون - يستلزم اهتماما بالغا بالتجديد والتيسير في النحو العربي من جوانبه المختلفة مادة ومناهج تعليم و...

ولقد وعى البعض منذ القديم لزوم هذا التيسير والتجديد وقاموا بمحاولات، فمنهم من اختار الإيجاز والإختصار ومنهم من قام بالحذف والتغيير الجذري كابن مضاء، واستمرت هذه المحاولات في العصر الحديث حيث داوم البعض محاولات القدامي، وقد ظهر اتجاهات جديدة في التيسير بنت أصولها على التيسير في النحو التعليمي دون النحو النظري كما دعا البعض إلى العامية في قالب التيسير.

أما هذا البحث فيحاول إلقاء الضوء على هذه المحاولات التيسيرية في النحو العربي التي قام بها المحدثون، وقد بحثنا عن المصادر الرئيسية للأشخاص الذين عالجنا آراءهم في هذا البحث، كما تصفحنا المقالات المختلفة، والمواقع الانترنتية لكي نتعرف عن كثب على الإنتقادات التي تعرضت لآراء ومحاولات هؤلاء الاشخاص.

ولما كان نظرية العامل من الأصول الهامة، في النحو العربي، ومهبط أكثر هجمات دعاة التيسير، رجحنا معالجته في بادئ ذي البدء حتى يكون أمام القارئ بعض المعرفة بهذه النظرية قبل الولوج في صميم البحث. ثم بدانا بمحاولات المحدثين في التيسير، ووضحنا أن الذين قاموا بالتيسير في هذا العصر ذهبوا إلى ثلاث اتجاهات، فمنهم من دعا إلى العامية بذريعة التيسير، ومنهم من لم يخرج من أصول اللغة الفصحي، ولكن قاموا بهدم بعض اصول من النحو، وهم تابعوا محاولات أمثال ابن مضاء من القدماء، ثم هناك فريق ثالث ما رفضوا الفصحى وما رفضوا النحو القديم، بل دعوا إلى التيسير في الجانب التعليمي من النحو. ثم عالجنا محاولات وآراء ثلاث ممن قاموا بالمحاولات التيسيرية، في العصر الحديث، وهم إبراهيم مصطفى بصفته من أول الذين دعوا إلى التيسير نظرية بعد ابن مضاء في القديم، وكذلك شوقي ضيف كالذي جاءت آراءه مكملة لآراء ابن مضاء، وأخيرا تمام حسان الذي كان هجومه على النحو وأصوله أقل من سابقيه واشتهر بنظريته الشهيرة تظافر القرائن.

وبعد معالجة كل هذه الآراء عالجنا آراء فريق آخر من الذين قاموا بالتيسير، وهم الذين دعوا إلى التيسر في إطار النحو القديم، وفي النحو العملي، لا النحو النظري، ثم عرضنا للمفهوم الحقيقي الذي يمكن أن يعين

للتيسير، وما يمكن أن يوضع له من الأصول، وفي الختام قمنا بنقد كل ما جاء به المحدثين من المحاولات والآراء في تيسير النحو العربي حسب ذلك التعريف وتلك الأصول.

ضرورة البحث

لقد جرت محاولات عديدة في تيسير النحو العربي منذ القديم إلى العصر المعاصر. بما أن اللغة العربية في هذا العصر تواجه مشاكل عديدة جعلت حياتها في خطر مضاعف، وهناك إتجاهات تدعو إلى العامية، بحجة تعقد النحو العربي، وقواعد الفصحى، وأن النحو العربي أصيب بجمود أثر سلبيا على تعلم اللغة الفصحى، فلا شك أنه بحاجة إلى نوع من التيسير في مواده ومناهجه التعليمية، ثمّ إن التيسير في هذا الموضع من اللغة يحتاج إلى أصول، وقواعد معينة، وموافقة لأصول اللغة، حتى لا يكون الضرر أكثر من النفع. فلذا كل محاولة في تيسير النحو يجب أن تخضع للبحوث والنقد حتى لا يخرج من أصولها الأساسية. لذا دراسات كهذه التي تعرض للمحاولات في هذا المجال، وتأتي بآراء المختصين والنقاد في مدى توفيقها أو اخفاقها، تبدو ضرورية لمساعدة المحاولات الجديدة في هذه المجالات.

خلفية البحث

لقد جرت دراسات وبحوث كثيرة في البلاد العربية في العصر الحديث عن المحاولات في تيسيرالنحو العربي منذ القديم إلى العصر المعاصر. فبعض هذه البحوث استهدفت دراسة كل واحد من هؤلاء الذين قاموا بالتيسير، وبعضها عرضت للجميع وآراءهم ولكن بصورة موجزة. أما في إيران، فقد قدمت بحوث ومقالات، ورسائل محدودة، عن هذه المحاولات، ودرست آراء بعض دعاة التيسير منها؛ المخزومي وشوقي ضيف. ولكن هذا البحث دراسة جمعت آراء الكبار منهم في أمر التيسير، وما كان لهم من المشتركات ثم الاتجاهات الأخرى في التيسير والمعنى الحقيقي له، وكل ذلك جديد في نوعه.

الاتجاهات الجديدة في التيسير

كان الدعوة إلى التجديد في العصر الحديث يعم جميع شؤون الحياة العربية بما فيها الأدب واللغة فلم يبق النحو العربي بمنأى عن هذه الدعوات. وكانت الاتجاهات حيال النحو العربي في القرن العشرين تختلف عن البعض وتتضارب فيها الآراء فنرى أن «الدراسات التي بذلت منذ الأربعينات لحل مسألة القواعد النحوية مادة وطريقة تراوحت بين اتجاهات عديدة، جمعت بين الإفراط والتفريط، أي بين العناية المبالغ فيها بالقواعد النظرية التحليلية، وبين التجاهل شبه المطلق للتراث والتأليف ضده» (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٤٠). كانت تنقسم هذه الاتجاهات إلى ثلاثة، فريق دعا إلى العامية بذريعة صعوبة قواعد الفصحى، وفريق لم يدعو إلى إهمال النحو القديم إهمالا كاملا، بل دعا إلى التغييرات الجذرية فيه، كما كان فريق ثالث اهتم بالنحو القديم وكان تيسيره في إطار النحو التعليمي ويرون أن المشكلة الأساسية عند كل من لا يستطيع أن يتعلم النحو جيدا وتطبيقا هو عدم تحديد معايير انتقاء المادة النحوية الوظيفية ثم سوء الطريقة التعليمية التي تعيق ترسيخ القواعد النحوية في ملكاتهم (م.ن، ص٤٥).

وكان جل اهتمام دعاة التيسير إلى الغاء قاعدة العامل والاهتمام بالإعراب، ونرى ان اشتغال العلماء بالإعراب في القرن العشرين ينقسم إلى القسمين: قسم يعترف بمكانته وضرورته وقسم يعترف بصعوبته ويطلب بإلغاء أو إعادة النظر فيه (العادل، ٢٠٠٨، ص١٥).

وقد شارك المستشرقون في الدعوة إلى الغاء الإعراب والعامية، مثل المستشرق الألماني الدكتور كارل فولرس، المستشرق الإنجليزي سلون ولمور، المستشرق الإنجليزي وليم ولكوس، ولم تبق القضية على هذا الحد، بل قد دعا إلى الركون إلى العامية عدد من رجال الأدب العربي منهم، اسكندر معلوف الذي رأى أن جمع شمل العرب مرهون بضبط العامية والكتابة بها! وكذلك منهم قاسم أمين الذي دعا إلى تسكين أواخر الكلم وترك الإعراب، واقتداء بالأمم غير العربية، وحذف قواعد النصب، والجوازم والحال والاشتغال... (جاد الكريم، ٢٠٠٤، صص١١٥-١١٦) وحتى نرى أن البعض مثل عبدالعزيز فهمي يذهب إلى أبعد من هذا

ويرى أن النحو العربي وصعوباته من الأسباب الهامة في اعتبار اللغة العربية من أسباب تأخر الشرقيين (زكريا، د.ت، ص٢٠).

ولكن لا شك ان القدماء حينما تحدثوا عن الإعراب وضرورته كانوا يحتجون عليه بأدلة منطقية ولكن الذين يتبجّحون بإلغاء الإعراب لم يكن لديهم حجة منطقية.

أما الفريق الآخر لم يهمل الإعراب والنحو العربي بأجمعه، بل دعا إلى حذف بعض أصول النحو القديم وإضافة بعض الأصول عليه، وكان هذا الفريق شديد التأثير بآراء ابن مضاء.

وجرت عدة من محاولات هذا الفريق، في القرن التاسع عشر «لم يهتم بها كثيرا لشدة تأثرها بما قدمه ابن مضاء، ومن ذلك محاولة رفاعة الطهطاوي (ت ١٨٧٣م) في كتابه (التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية)» (جاد الكريم، ٢٠٠٤، ص١٦٧). وقد قام بعده حفني ناصف وزملائه في كتاب (قواعد اللغة العربية)، ثم قام على الجارم ومصطفى أمين في كتاب (النحو الواضح)، ثم جاءت محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو، وقد دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل، وكانت محاولته هذه محاولة جريئة لتجديد النحو وتيسيره (الحمزاوي، ٢٠٠٨، ص٤٠).

ربما كان هذا السبب أن التيسير عند المحدثين بدا يدوي منذ طرح إبراهيم مصطفى آرائه. وقد تابع المخزومي النحوي العراقي، تلميذ إبراهيم مصطفى محاولاته في كتابيه "في النحو العربي نقد وتوجيه" و"في النحو العربي قواعد وتطبيق"، وقد دعا فيهما إلى التيسير والتجديد، ورأى ان المحاولات الحديثة التي ظهرت في الكتب المدرسية لم تقدم شيئا جديدا، وان التيسير لا يعني الايجاز والاختصار وحذف الشروح والتعليقات من الكتب النحوية بل ان التيسير عرض جديد لموضوعات النحو من خلال عرض جديد لمنهج الدرس النحوي، وموضوعاته اصولا وفروعا. ثم جاء شوقي ضيف، وكتب مدخله على كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء ثم كتب كتابه "التجديد في النحو " الذي كان تطبيقا لآراءه في كتاب الرد على النحاة، ولا ننسى محاولات تمام حسان في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه، طرح فيه نظرية تظافر القرائن.

مما تقدم كان مجموعة من المحاولات الفردية في مجال التجديد، والتيسير في النحو العربي، أما الجمعيات، والمجامع اللغوية فسايرت حركة التيسر، وكانت هذه المجامع متشكلة من الأدباء الشهيرين في شتى أقصى البلاد العربية، وتحاول وضع بعض القواعد والاصول في تيسير النحو العربي ومشكلات اللغة، فعلى سبيل المثال لاحظت لجنة تيسير اللغة العربية التي عقدت عام ١٩٣٨، بقرار من وزارة المعارف بمصر، والمتشكلة من الأعضاء الآتية أسماءهم د. طه حسين، أحمد أمين، إبراهيم مصطفى، علي الجارم، محمد أبي بكر إبراهيم، عبدالمجيد الشافعي، لاحظت أن أهم ما يعسر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء:

١- فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا، أو يسرفوا في الافتراض والتعليل،

٢- إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات،

٣- إمعان في التعمق باعد بين النحو والأدب (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٤٨).

ونحن في استمرار بحثنا حول التيسير في النحو العربي نعالج ثلاثة شخصيات ممن كان لهم حظ وافر في بذل المحاولات في تيسير النحو العربي، وهم إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف، وتمام حسان.

محاولات إبراهيم مصطفى

من أولى المحاولات التي قام بها المعاصرون محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو».

فقد لخّص البعض آرائه في أصلين،[1] ولكنا نحن نعرض هنا أهم آرائه، لكي نقدم ملخصا وافياً، حتى يكون أمام القارئ إطار كامل وواضح لمحاولات هذا الداعي إلى التيسير.

١- تُقسم محاولاته في أصلين:
الأول: بأن يشتمل الدرس النحوي أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة.
الثاني: إلغاء نظرية العامل، إذ أنه تحمل تقديرات كثيرة تخل فصاحة الكلام وتذهب بروح اللغة وجمال العبارة (للمزيد راجع احياء النحو، ص١١).

١- حد النحو العربي كما رسمه النحاة ضيق جدا، وغايته بيان الإعراب وتفصيل إحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب، وهذا كله اهتمام بأواخر المفردات فقط؛ في حين أن النحو يجب أن يتضمن قانون تأليف الكلام، وبيان كل ما يجب ان تكون عليه كلمة في الجملة، الجملة مع الجملة، حتى تستحق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها.

٢- تنبعث نظرية العامل أو العوامل عن جذور فلسفية وكلامية تأثر بها النحويّون، ولا شان بها في اللغة، وأن قبول هذه النظرية يكلف اللغة العربية كثيرا، ويضيف إليها كثير من التقديرات التي لا حاجة إليها في اللغة. يرى إبراهيم مصطفى أن التقدير نوعان، أحدهما ما فهم من سياق الكلام، فالمحذوف جزء من المعني، وإنما حذف للتخفيف، وهذا شأن الكثير من اللغات، وخاصة اللغة العربية التي تتسم بالإيجاز، وهذا التقدير يضفي على جمال اللغة. أما النوع الثاني فهو تقدير سمي التقدير الصناعي، ولا شأن له بأصل اللغة، بل يكلفه النحويون، فلا يؤثر في المعنى بل تقدير، يضر ببلاغة الكلام (مصطفى، ١٩٥٩، ص٦٥).

٣- ليست الحركات الإعرابية حكما لفظيا خالصا بل هي إعلام للمعاني.

أ) فالرفع علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة يتحدث عنه فحسب، هذا الأصل ينضم أبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل بعضها ببعض إذ أن كلها متسم بالضمة، والضمة دليل على الإسناد.

ب) الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف. فالكسر لا يكون إلا علما للإضافة، وهي تشتمل كلا الإضافتين، الإضافة بالإسم والإضافة بحروف الجر.

ج) الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب ان يختتموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت؛ وهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة.

لإثبات هذا الأصل يحاول إبراهيم مصطفى ان يثبت من جهة أن الفتح أخف من السكون ومن جهة أخرى أن الفتح لا تكون علامة للإعراب. فيضرب أمثلة لذلك، ويرى أن تحرك الحروف أخف من السكون لأنك إذا

أسكنت حرفا تكلفت في الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن كما ترى في مثل: غواشٍ [بتسكين الشين]، أشرك [بتسكين الشين]، ونواص [بتسكين الصاد]، مع أن في الحركة ليس هذا التكلف (م.ن، ص٨٨).

أما لإثبات ان الفتحة ليست علامة الإعراب فيرى ان النحاة حينما قالوا «إذا وقفت على كلمة آخرها ساكن، مثل: عمر، وبدر، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن، اذ كانت ضمة أو كسرة، أما اذا كانت فتحة فليس ذلك؛ فتقول: هذا البدر [بتسكين الدال]، والبدر [بضم الدال]، ونور البدر [بتسكين الدال]، والبدر [بكسر الدال]، فإذا قلت: انظر البدر، امتنع ان تنقل الفتحة إلى الدال. فيرى إبرهيم مصطفى ان هذا الامر ليس دون سبب، بل لأن الكسرة كانت لدى العرب علامة على المعاني، فاحتفظ بهما، ولكن الفتحة لم تكن علامة على الإعراب بل جيء بها للخفة فقط، لذا لم تتغير (م.ن، ص٨٩). وكذلك يذكر أسباب أخرى يحتج بها، ولا نرى المجال هنا واسعا لذكرها.[١]

د) إن علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلا في بناء أو نوع من الاتباع.

٤- الغاء العلامات الفرعية للإعراب؛ وهنا يعتقد إبراهيم مصطفى أنّ ما أطال النحاة الكلام فيه من علامات إعرابية سموها العلامات الفرعية، فيه تكلف واطالة، وهذه العلامات ليست إلا إشباعا لمد حركات الضم، والفتح، والكسر. ومن خلال هذا الرأي يتطرق إلى الأبواب التي تتضمن الإعراب الفرعية، وهي: باب الأسماء الخمسة، باب جمع المذكر السالم، وباب ما لا ينصرف، إلا أن رأيه لا يشمل باب المثنى وهو يقر بأن هذا الباب قد شذ عن أصله (م.ن، صص١٠٨-١١٣).

ليس الأصل في البناء التسكين كما يقول النحاة، وهنا يعرض إبراهيم مصطفى الأصل النحوي الذي يقول: «والأصل في المبني ان يسكنا»، ويرى ان البناء لا يكون أصلا في كلام العرب كما يظن، بل منشاه القياس. ثم يشير إلى ان أصل البناء في الحروف حسب رأي النحاة، ولكن اذا امعنا فيها، نرى أن «عدد الحروف المعاني سبعين حرفا؛ الساكن منها اثنان

١- للمزيد انظر إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، صص٨٨-١٠٠.

وعشرون، والمتحرك ثمانية وأربعون. أما المتحرك: فالمفتوح منه اثنان وأربعون والمكسور خمسة والمضموم واحدة، فالساكن في البناء أقل من المتحرك بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده» (م.ن، ص١٠٤).

وهذا عن الحروف وأما عن الأسماء فيقول «أما الاسم المبني فليس قريبا إحصاؤه، بل لسنا في حاجة إلى الاحصاء؛ وجلي انه قل ان يبني على السكون» (م.ن، ص١٠٦). وكذلك في الفعل الماضي فبناءه على الفتح، وفي المضارع أيضا حينما يصبح مبنيا يكون مبنيا على الفتح. لذا لا دليل في اتخاذ السكون أصلا في البناء.

ما تقدم، كان أهم آراء إبراهيم مصطفى في مجال تيسير النحو العربي، وله بعض الآراء الجزئية الأخرى مثل آرائه في التوابع وآرائه في الصرف، ولكننا أغمضنا عن ذكرها لضيق مجال هذا البحث.

محاولات شوقي ضيف

وضع الدكتور شوقي ضيف تحقيقه على كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، وزوده بمدخل يبين فيه آراءه النحويه، وآرائه نفس آراء ابن مضاء الا انه أضاف عليها بعض آرائه الشخصية. أما كتاب التجديد في النحو فوضعه بعد سنوات من اصدار كتاب الرد على النحاة، وفي الحقيقه هذا الكتاب تطبيق لآرائه في كتاب الرد على النحاة. أما لكي نتعرف على آرائه عن كثب، نعرض موجزها الذي جاء بها شوقي ضيف في مدخل كتابه "التجديد في النحو".

١- إعادة تنسيق أبواب النحو

يرى شوقي ضيف ان النحو العربي بحاجة إلى تنسيق جديد، بحيث يمكن حذف طائفة منه برد امثلته إلى الأبواب الباقية مثل حذف كان ووضع امثلتها في أبواب أخرى، أو حذف باب الاعلال لانه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صورا لا تجري في النطق. وكذالك في باب المبتدأ والخبر يحذف باب كان وأخواته، وباب ما، ولا، ولات العاملات عمل ليس وباب كاد واخواته وباب ظن واخواته وباب اعلم واخواتها وهذه

الأبواب عادة تاتي في قسم المبتدأ. أما في المرفوعات فذكر أبواب المبتدأ والخبر وان واخواتها ولا النافيه للجنس والفاعل ونائب الفاعل.

٢- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي

يرى شوقي ضيف انه من الضروري الغاء الإعراب الذي لا تاثير له في الظاهر. وبما ان الإعراب التقديري والإعراب المحلي لا يظهران، فمن الارجح ان نحذفهما. فعلى سبيل المثال في مثل: جاء القاضي، وجاء الفتي؛ القاضي والفتي فاعلان مرفوعان بالضمة المقدرة، فلنحذف هذا القول ونكتف بأنهما فاعلان فحسب. وكذلك في مثل "هذا زيد"، هذا مبني على السكون في محل رفع، وهذا تعقيد في النحو، ولنكتف بان يقال هذا مبتدأ فحسب.

٣- إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور

ففي مثل "في الدار رجل" لا نقول في الدار جار ومجرور متعلقان بالمحذوف المقدر.

٤- إلغاء عمل "إن" المصدرية في المضارع مقدرة

وهذا رأي ابن مضاء ويراه شوقي ضيف مصيبا أشد الصواب وحسب هذا الرأي لا نقول في مثل: جئت كي أقابلك، جئت لأتعلم، إذهب أو تحدثني، ما تأتينا فتحدثنا، على نصب المضارع فلا نقول انها منصوبة بأن المقدرة بل نفس الحروف عاملة للنصب.

٥- إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب

فلا تنوب الفتحة عن الكسرة في الأسماء غير المنصرفة ولا تنوب الواو عن الضم في الأسماء الخمسة وفي جمع المذكر السالم وما إليها من الأسماء التي تأخذ الإعراب النيابي.

٦- الإعراب لصحة النطق

هنا يرى ان الإعراب جاءلصحة النطق لا لان نحتج ونبرهن على اسباب هذا الإعراب. فعلى سبيل المثال في صيغة لاسيما تكلف النحاة انفسهم في إعرابها ففي مثل "أكثروا من الضحك لاسيما خالد" جاؤوا

بصور كثيرة فقال بعضهم ان سي اسمها وما زائدة وخالد بعدها مضاف إليه سي ومجرور أو مرفوع على انه خبر لمضمر محذوف اي لاسيما هو خالد وما إلى ذلك من الإعرابات المتضاربة. فيرى شوقي ضيف اذا كان إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما في ثلاث حالات رفع نصب وجر فما هذا العناء في الإعراب.

٧- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة

حسب هذا الأصل يرى شوقي ضيف انه من الضروري وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها ان تعرّف تعريفا سديدا، ويضرب على سبيل المثال المفعول المطلق والمفعول معه والحال ويقول «تعريف الحال عند ابن هشام أيضا غير دقيق وهو يعرفه بقوله «الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة» وهو تعريف غامض وقد شرحه ابن هشام بقوله «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق وبذكر الفضلة الخبر لان الفضلة منصوبة والخبر مرفوع وخرج ببقية التعريف التمييز والنعت» وبذلك يصبح تعريف الحال عند ابن هشام هكذا: «الحال اسم، ليس مفعولا مطلقا ولا خبرا ولا تميزا ولا نعتا» وبذلك تعريف مبهم ولا يوضح ماهية الحال ولا حقيقته» (ضيف، د.ت، صص٢٤-٣٣).

٨- حذف زوائد كثيرة

لابد من حذف زوائد كثيرة تعقد النحو العربي، واول ما حذفه شوقي ضيف، يكون في مباحث تقسيمات الاسم وابنيته، فحذف على سبيل المثال ما ذكره النحاة من الشروط في صنع اسم الآلة مثل اوزان (مفعل مفعلة مفعال)، واكتفي بقوله ان هذا الاسم يصنع من الفعل احيانا مثل مفتاح من فتح، وبعضه جامد غير مشتق مثل "فأس وإبريق"، وكله على السماع. كما حذف قواعد باب التصغير وبعض امثلته التي لا تستعمل اليوم مثل تصغير "سنة" على "سنية" أو تصغير "ريح" على "رويحة" والخ. قام بالحذف أيضا في قسم المرفوعات مثل أبواب المبتدأ والخبر وكذلك في قسم المنصوبات (م.ن، صص٣٠- ٣٤).

٩- إضافات متنوعة

حسب هذا الأصل يضيف شوقي ضيف إلى النحو العربي بعض قواعد التي يراها ضرورية لخدمة النطق السليم، وهي قواعد اتخذها من علم التجويد، وقد اعرض عن ذكرها النحاة في كتبهم النحوية لان الناشئة آنذاك كانوا يتعلمونها مع حفظهم للقرآن، ولكن الآن الناشئة لا يحفظون القرآن، ولا يستعملون هذه القواعد تبعا. لذا من الأفضل ان تجعل هذه القواعد في كتب النحو حتى يتعلمها الناشئون (م.ن، صص٣٤-٤٣).

محاولات تمام حسان

قام الدكتور تمام حسان بمحاولات في تيسير النحو فالف كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»؛ حيث تحدث فيه عن «نظرية تظافر القرائن» اللفظية والمعنوية فقد حاول ان يجعل هذه النظرية مكان نظرية العامل التي لم تستطع المحاولات هدمها (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٥٥).

ولكي نطلع على آرائه نعرض أهمها في هذا المجال. نذكر أولا آراء البصريين التي يذكرها تمام حسان لكي يعالجها، ويثبت انها مخطئة في الكثير منها، ثم نتطرق إلى آرائه البديلة عن آراء النحويين.

١- يرى الدكتور تمام حسان ان اللغة يجب ان تكون ذات وحدة البنية واختلاف الانظمة وهذا ما نشاهده في اللغة الانجليزية، أما بالنسبة إلى اللغة العربية، فان الخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة، جاء في الأصول كما جاء في الفروع. فعلى سبيل المثال يذكر تمام حسان اختلافهما حول عدد من الأصول مثل «القليل لا يعتد به، وكثير الاستعمال يجيز الحذف، العطف على الضمير المجرور لا يجوز، الأصل في حروف الجر الا تعمل مع الحذف، لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، عوامل الأسماء اقوي من عوامل الافعال، والحمل على الحوار كثير في كلامهم، الخ» (حسان، ١٩٨٥، صص٢٢-٢٣)، ثم يقول: «فإذا وضعنا هذه الحقائق السابقة نصب أعيننا علمنا ان اللغة العربية التي وصفها النحاة يمكن أن تظل على حالها التي تبدو بها في تراثنا الأدبي ثابتة لا تتغير ثم تحاول الأجيال المتعاقبة من الباحثين ان تكشف عن

نظامها بإنشاء النماذج المتعاقبة لهذا النظام دون ان تتأثر هذه اللغة بذلك الاختلاف في بناء النماذج» (م.ن، ص٢٣).

فينقد تمام حسان آراء النحويين القدامي ويعرض آراءه البديلة ويرى ان هناك مشاكل كثيرة في قبول آراء النموذج البصري. فالكلمة في رأيهم اسم وفعل وحرف، وقد قسموها هكذا لأن هذه الثلاثة تختلف عن بعضها في المبني والمعنى؛ فمن حيث المبني، الاسم لا ينون، ومن حيث المعنى الاسم يدل على مسمى والفعل على حدث والحرف على معنى في غيره ولكن هناك كثير من الأسماء تخرج عن هذه القاعدة وكذلك في الأفعال والحروف، فالضمائر لا تقبل التنوين ولا تدخل عليها «ال» وكذلك المصدر لا يدل على مثني بل على حدث، والنواسخ وإن عدّها النحاة من بين الأفعال وهي ليست متصرفة تصرفا تاما ويأبي بعضها علامات الأفعال والخ.

٢- أصل الوضع؛ فهذا أصل افترضه النحويون، ففي رايهم، «قال» أصلها «قول»، و «كسا»، أصله «كسي». وحتى في الجمل افترضوا أصولا؛ فأصل الجملة الاسمية مبتدأ وخبر، وأصل الجملة الفعلية، فعل وفاعل (أو نائب فاعل)، وأصل الجملة الشرطية، اداة والشرط وجواب الشرط، وهكذا هلم جرا. واذا عدل شخص عن هذا الأصل فكلامه غير فصيح.

٣- أصل القاعدة؛ وضعه النحاة، فالقاعدة العامة في المبتدأ والخبر، هو أن الأصل في المبتدأ، التعريف، وفي الخبر التنكير، ولكن اذا أفادت النكرة فلا يمنع الابتدا بها. كما ان الأصل في "أي" الإعراب والفرع انها مبنية اذا اضيفت وحذف صدر صلتها.

٣- لقد بني النحاة نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي وهي العلامة الإعرابية واقاموا عليها نموذجا متكاملا سموه «العمل النحوي» أو «العوامل النحوية». والعوامل لفظية ومعنوية، والإعراب ظاهري وتقديري ومحلي، والأصل في الإعراب ان يكون بالحركة وأما الحرف فهو فرع عليها، وعدول عن الأصل، والأصل في الإعراب ان يكون ظاهرا، فاذا لم يظهر فذلك عدول بين الأصل والفصل، والخ.

٦- الفعل عندهم ماض ومضارع وامر من حيث الزمن، ولفظ الفعل يدل على الحدث وصيغته على الزمن ومن علامات المضي مثلا الارتباط بالبناء على الفتح والصاقه بالضمائر، فليس فعل ماض لانه مبني على الفتح ويقبل الضمائر، ومافعله، نعم وبئس، وهيهات من الافعال الماضية لانها مبنية على الفتح. وإذا وجدوا بعض الأفعال تدل على معنى زمني دون التأثر بصيغتها ذهبوا ينسبونها إلى «لم» و «إذا» و «س» و «سوف» وما إليها (حسان، ١٩٨٦، صص٨٥-٩٦).

هذه ملخصة لآراء النحويين البصريين التي جاء بها تمام حسان مقدمة لذكر آرائه البديلة عن آراء القدماء في النحو.

يرى تمام حسان ان مثاله من النحويين القدامي كمثل شخص يرى مدينة من اعلاها، ويظن ان هذه المدينة تتكون مثلا عن ثلاثة أصول (الإسم، الفعل، الحرف) أما مثله، فيكون مثل شخص لا يكتفي بمشاهدة هذه المدينة الا من داخله، فيتجول فيها ويرى ان هذه المدينة تتكون من سبعة اقسام (وهي: الإسم، الفعل، الوصف، الضمير، الظرف، الخالفة، الأداة) (م.ن، صص١١٠-١١٥).

فالكلام عند تمام حسان، سبعة، ويرى ان النحويين بنوا الكلام على الثلاثة معتمدين على قول الامام علي٧ «الكلام اسم وفعل وحرف» ولكن نموذجه [نموذج تمام حسان] لم يكن معتمدا على كلام شخص، بل يكون نتيجة الاستقراء المنهجي الوصفي المبني على أسس من المعنى وأسس من المبني، ويكون متأثرة بالمدارس الغربية بعض الشيء. ويعرض لبعض الإشكاليات في تقسيم الكلام على الثلاثة وهي:

١- إن ما سماها النحاة أسماء تختلف أنواعها عن البعض، فالأسماء تعرف بـ"ال" ولكن الضمائر لا تقبل "ال"، والأسماء تخصص وتعرف بـ"ال" ولكن الأوصاف (اسم الفاعل، المفعول، والصفة المشبهة والمبالغة لا تخصص ولا تعرف بـ"ال"، وإذا كانت الأسماء لا تقبل منصوبا ولا مرفوعا، فإن الأوصاف تقبل المنصوب، والمرفوع، والمرفوع، ثم الأسماء تدل على مسمى ولكن الضمائر تدل على مطلق غائب أو حاضر ولا تقبل بعض العلامات الشكلية مثل الأسماء وهلم جرا.

٢- ان الفعل عند النحاة، وما يكون مدلولا له، يحتاج إلى اعادة النظر فيه. فالفعل يدل على الحدث ولكن النواسخ لا تدل على حدث، الفعل يدل على زمن، ولكن التعجب والمدح والذم لا يتضمن زمنا، وهلم جرا.

٣- ان تعريفهم للحرف لا يختص به؛ فالحرف عندهم ما دل على معنى في غيره، دون ان يذكروا طبيعة الغير ولا طبيعة هذا المعني. من جانب آخر النواسخ، وهي من الافعال تدل على معنى في غيرها وهو النسخ ومن جانب آخر الظروف الجامدة المبنية تدل على معنى في غيرها وهو اقتران الحدثين (حسان، ١٩٨٦، صص٣٣-٣٥).

وبعد كل هذه المناقشات، يقدم تمام حسان نظرية «فكرة تضافر القرائن» بدلا من «نظرية العامل»، وفي حين ان النحاة القدامي كانوا يستعينون بالإعراب فقط، لتعيين المعنى ودور الكلمة، تمام حسان يجعل خمس قرائن لتعيين المعني، فليس الفاعل، فاعلا لانه مرفوع فقط، وإنما هو كذلك لأنه: ١- اسم بقرينة البنية ٢- مرفوع بقرينة الإعراب ٣- يقدمه فعل بقرينة الرتبة ٤- مبني للمعلوم بقرينة البنية مرة أخرى ٥- ودل على معنى الفعل أو قام بالفعل بقرينة معنوية هي قرينة الإسناد (م.ن، ص٣٨).

ويشير تمام حسان إلى ان النحاة اهتموا بكل هذه القرائن في تعريف الفاعل ولكنهم لم يراعوها في تشخيصه في الجملة. وجعلوا الإعراب دليلا على الفاعل فقط، فاذا كان الفاعل يتميز بقرينة الإعراب (الرفع)، فالمبتدأ أيضا اسم مرفوع متقدم ولو تقديرا، ثم الحال وصف فضلة منتصب يدل على حالة وقوع الفعل، وهذه خمس قرائن، ثم التمييز الاسم النكرة الجامد المنصوب الرافع لابهام مبهم سابق فهذه ست قرائن تتضافر على بيان التميز. المفعول المطلق مصدر، منصوب، مشارك للفعل في مادته دال على التوكيد أو نوع أو عدد، فهذه اربع قرائن في التطبيق، وكل هذه التعاريف والقرائن قد جاءت في الكتب النحوية وليست بجديدة.

ويرى تمام حسان ان التضافر يغني عن القول بالعامل كما هو واضح لأننا أما إن نختص كل واحدة من هذه القرائن بنظرية كنظرية العامل النحوي، وهو امر لا يتفق والاقتصاد العلمي الذي أشرنا إليه سابقا ولا يفيد عند النظر إلى المعنى أية فائدة بالإضافة إلى انه يتنافي مع التفكير

المستقيم، وأما ان نجعل القرائن حزمة واحدة فيكون بيان المعنى راجعا إلى اجتماعها وتضافرها فلا فضل لواحدة منها على الأخريات بحيث تستحق تنصيرا إضافيا يخمل ذكرا لأخريات مع الصمت المطبق عن الكلام في هذه الأخريات (حسان، ١٩٨٦، ص١٢٠).

أصول التيسير الحقيقية

مما تقدم تبين لنا ان تيسير النحو العربي كان ولا يزال موضع اهتمام النحاة واللغويين، وان كان ثمة اختلاف في كيفية ما قام به القدماء والمحدثون من المحاولات التيسيرية، ولا أدني شك في أن «تيسير النحو العربي على الناشئة والمتعلمين في زمان نتلقي فيه الفصحى تعلما وصناعة لا طبيعيا واكتسابا (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٥) أمر ضروري للغاية.

وانه من الضروري جعل النحو العربي أكثر حيوية لإقبال المتعلمين إليه حتى يدافع النحو عن اللغة العربية، كأصل رئيس من أصولها.

ولكن التيسير في أصل هام كهذا، يستلزم اهتماما بالغا، فان اية محاولة تدعي بالتيسير ولكن لا تراعي قواعد التيسير الهامة، فانه لا يجدي النحو العربي، بل يلحقه، وبل يلحق اللغة العربية برمتها خسائر فادحة لا تعوض بشيء. لذا أول شيء يجب ان يراعى في تيسير النحو العربي هو تعريف محدد لهذا التيسير كي يستضيء به الباحثون والنحاة في محاولاتهم للخدمة باللغة العربية. ونحن هنا نحاول ان نقدم أصولا للتيسير مع الاستعانة بما جاء من الآراء في هذا المجال قديما وحديثا.

أما التيسير فان القدماء من النحاة عرفوه نفس الايجاز، وعرفه المحدثون منهم كأمثال إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف، تمام حسان، بحذف أبواب من النحو وإضافة بعض آخر إليه، وإصلاحات جوهرية في أصوله، ولكن عرفه بعض آخر من المعاصرين، انه «تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته» (الحاج الصالح، ١٩٧٣،

صص٢٢-٢٣). ويرى الدعاة إلى هذا الرأي أنه ليس معنى التيسير الذي قام به علماء اللغة المعاصرون وأعضاء مجامع اللغة في البلاد العربي، وضع قواعد جديدة في النحو والصرف محل القواعد القديمة، وهذا الامر مستحيل لان رفض قواعد النحو والصرف يعني رفض طبيعة اللغة ونظامها التعبيري الخاص (الموسوي، ١٣٧٥، ص١٢١، وراجع أيضا: المعري، ٢٠٠٦، ص ٦).

ودعا هذا الفريق بالتمييز بين النوعين من النحو: اولهما النحو العلمي أو النظري، والثاني النحو التعليمي أو التربوي (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٥٣). «فالنحو العلمي التحليلي يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج، فهو نحو تخصصي ينبغي ان يكون عميقا مجردا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته.

أما النحو التربوي فيمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض وترجمة الحاجة، فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، باختيار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية» (الحاج صالح، ١٩٧٣، ص٢٣). التيسير في رأي هذا الفريق يجب ان يكون في النحو التربوي (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٥٦).

يرفض هذا الفريق محاولات حذفت أو أضافت على النحو شيئا ما، ويرى ان أمثال ابن مضاء، إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف، و... لم ينفصلوا بين نوعين من النحو، ولهذا لم تتسم محاولاتهم بالنجاح.

أما إذا الباحث اتخذ الطريق الوسط من بين آراء الفريق الأول أمثال ابن مضاء وإبراهيم مصطفى و... الذين بنوا آراءهم على هدم بعض أصول النحو القديم، وإضافة بعض الأصول الأخرى، وبين آراء الفريق الثاني الذين يعتقدون بالتيسير في قالب النحو الوظيفي أو التربوي، اذا اتخذ هذا الطريق، فيصل إلى ان لكلا الفريقين عيوبا ومحاسن. ويمكن مع الاستعانة بآرائهما جعل بعض الأصول للتيسير الصحيح.

١- الاهتمام بالنحو في نوعيه النحو النظري والنحو التعليمي. فالنحو النظري يحتوي على تراث عظيم قد تداوله كبار النحاة واللغويين، وبل

كبار علماء لغة الضاد، وحافظوا على بقاءها خلال كل الانحطاطات والتدهورات التي شهدها العالم الإسلامي طوال القرون. هذا النوع من النحو للأخصائيين، حتى يمارسوه، ويكشفوا بها ميزات اللغة، ويستعينوا بها في فهم بعض النصوص القديمة.

وأما النحو الوظيفي أو النحو التعليمي؛ فليتعلم كل الناطقين بلغة الضاد والناطقين بغيرها، حتى يستعينوا به في اتقان اللغة نطقا وكتابة.

٢- لا ينحصر التيسير في الجانب العملي فحسب، بل في الجانب النظري منه أيضاً ولكن يجب الانتباه إلى ان «التيسير لا يمكن ان يتحقق بواسطة اهمال الامور الرئيسية في اللغة، والقضايا الاساسية التي تمس جوهرها، أو اللجوء إلى التمرد والعصيان التربوي، بجعل كل صعب سهلا هينا، يقوم على الغض من شان الاساسيات اللغوية في ميادين الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، وأساليب اللغة الرفيعة في التعبير. ان التيسير يتحقق، أو يمكن ان يتحقق، عن طريق داب الطالب وجده، إضافة إلى جودة عمل المدرس، ناهيك عن الطبيعة النوعية للمناهج. كما يمكن ان يتحقق أيضا بتكاتف جهود ابناء اللغة ومحبيها، ونهوضهم معا بدراسة اللغة وتنقيتها من كل الشوائب التي علقت بها ولوثتها منهجا وأسلوبا وتمثيلا (محمود قاسم، ٢٠٠٨، ص٦).

ويجب الانتباه أيضا إلى ان التغييرات في مستوى اللغة تكون على عدة مستويات؛ المستوى الصوتي، وهو رائج في العامية وحتى في الفصحى، والمستوى المعجمي؛ وهو تغيير يحدث في بنية المفردات من حذف واسقاط وتسكين أو ادغام أو بدل أو دمج. التغييرات على هذين المستويين شيء طبيعي ولكن على المستوى الثالث وهو المستوى النحوي والصرفي لعله من اخطر التغييرات الذي اذا تجاوز حدا معينا يحدث القطيعة (الصبوري، ٢٠٠٠، ص١٩٤).

أما من الشوائب التي يمكن حذفها من النحو النظري؛ وتعد من أسباب صعوبة النحو فهي:

أ- المبالغة في الاهتمام بنظرية العمل والعامل؛ وربما لا يجوز حذف نظرية العامل كأصل بني عليه الكثير من قواعد النحو الأخرى، بسبب

ان الحذف قد يؤدي إلى تشتت في النحو العربي، مادام لا يوجد بديل مناسب عنه.

ب- الاغراق في التعليل؛ فيمكن حذف العلل الثواني والثوالث التي اسفرت عن تعقيد النحو (جاد الكريم، ٢٠٠٤، صص١٨٦-١٩٤).

فالمبالغة في جعل العلل أنواعا كما فعل ابن الوراق في كتابه علل النحو بتقسيم العلل إلى انواع مثل:علة خوف اللبس أو كراهية اللبس، علة تخفيف، علة تشبيه، علة فرق، علة كثرة استعمال، علة سبق، علة استغناء، وما إليها (ابن الوراق، ٢٠٠٢، صص٨١-٩٠)، لا يجدي النحو إلا صعوبة وابتعادا عن اللغة.

٣- يأتي التيسير الأساس في الجانب التعليمي من النحو حيث يحتاج النحو إلى:

أ. تبيين الهدف من تعلم اللغة؛ قبل كل شيء يجب ان يعرف ما هو الهدف من تعليم النحو الوظيفي؟ فلا شك ان تعليم النحو لا يستهدف نفس النحو بل القصد من تعليم هذا النوع من النحو يكون الصون من الخطا في التكلم والكتابة باللغة العربية. ويرى الباحثون ان اللغة اداة للاتصال ولذا تعليم اللغة ينبغي ان يكون على أساس هذه الوظيفة للغة وإذا قبل هذا الرأي يكون التعلم على كل مستوياته من الكتابة والنطق و... (أحمد أبوشنب، ٢٠٠٧، ص٤٢).

ب. «انتقاء علمي للمادة النحوية، يتضمن تاملا وتفكيرا في طبيعة هذه المادة المدرسية، وفي طبيعة وغايات تدريسها، ثم اعداد لفرضياتها الخصوصية انطلاقا من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في اللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع والبيداغوجيا...» (البناني، ١٩٩١، ص١٣٩).

ج. «عرض جديد لموضوعات النحو، وترسيخ لها بطريق حية جذابة فيها ابداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي ان تنصب جهود التيسير» (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٦٠).

د. التجديد في طرق التدريس لان «القضية الرئيسية تكمن في طريقة تدريس هذه القواعد واللغة في المدارس بصورة جافة وتعلمها من جانب الطالب بصورة الحفظ الخالص، دون تحليل وتطبيق للنصوص» (محمود قاسم، ٢٠٠٨، ص٧).

ه. التجديد في أمثلة الدرس النحوي وجعلها تعاصر الحياة اليومية وتتفاعل معها؛ فامثلة الدرس النحوي «ما زالت تبقى على أمثلة القرون القديمة كعلاقة زيد وعمرو، كما أن قاعدة «اجتماع فاعلين لفعل واحد» لا يزال يضرب لها مثال "أكلوني البراغيث" في زمان يكاد لا يوجد براغيث» (م.ن، ص١٠).

و. تطبيق القواعد على امثلة من النصوص الادبية والعلمية حتى تترسخ هذه القواعد في ذهن المتعلمين؛ «وهنا نصل إلى عمق المشكلة فاللغة ليست اساسا مجرد قواعد تحفظ ومبادي تعرف بواسطتها القوانين التي تتحكم في الصرف والنحو والبلاغة بل اللغة اصوات اي الفاظ وعبارات منطوقة ومسموعة»، وان من اهم الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغة، في القرن العشرين، الدعوة إلى تعليم اللغة على انها وحدة متكاملة بما فيها من الادب والقراءة والنحو و... (الصبوري، ٢٠٠٠، ص١٩٠).

نقد المحاولات التيسيرية

إن المدقق في محاولات إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، وتمام حسان، يرى أنهم كانوا متأثرين ببعضهم وربما بإمكاننا أن نجمع بين أهم آرائهم المشتركة في ما يلي:

١- إلغاء نظرية العامل كنظرية اتخذت أصولها من الجزر الفلسفية والكلامية. فالعامل هو المتكلم وليس غير.

٢- إلغاء تقدير العوامل المحذوفة، الا ما حذف لايجاز وفصاحة الكلام.

٣- إلغاء العلل الثواني والثوالث.

٤- احتياج النحو العربي إلى إضافات جديدة، وتأليف جديد في التعاريف.

هذه الآراء كانت موجزة ما طرحه أصحاب التيسير، الذين تطرقنا إليهم في هذا البحث، وان تختلف آراء بعضهم عن البعض بصورة جزئية، ولقد كان كل هولاء الاشخاص ينهجون منهجا واحدا في التيسير تقريبا، الا ان تمام حسان كانت آرائه تختلف بعض الشيء من الآخرين، فهو وان تحدث عن عدم كفاية الإعراب لمعرفة دور الكلمات ومعانيها، لكن اقترح نظرية أخرى، وهي نظرية تظافر القرائن.

وهنا يجب أن نتسائل هل أدت محاولات هؤلاء الأشخاص، وغيرهم من الذين قاموا بأنواع المحاولات لأجل تيسير النحو العربي، هل أدت إلى تيسير في النحو العربي وإزالة لبعض تعقيداته، أم هل أدت إلى تعليم النحو بصورة تصون متعلميه عن الخطأ؟

قد درسنا آراء إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، وتمام حسان، الذين كان تيسيرهم مصاحبا الحذف، وإضافة الجديد على النحو، كما تحدثنا بصورة عابرة عن آراء الفريق المخالف لهم، وهم الذين قاموا بالتيسير في النحو التعليمي، دون التطرق إلى النحو النظري.

أما من الفريق الأول فآراء إبراهيم مصطفى لقد تعرضت لانتقادات كثيرة من جانب العلماء والباحثين، لأن محاولته كانت «أول محاولة عملية منهجية لنقد النحو القديم [في العصر الحديث] وتغيير هيكله ومصطلحاته» (جاد الكريم، ٢٠٠٤، ص ١٦٧) فكانت آراء الباحثين والعلماء حيال آراءه، تختلف عن البعض. فيرى الكثير منهم ان في هذه الآراء فسادا في اللغة، وراوا ان كل ما تحدث عنه في مجال تجديد النحو وتيسيره، كانت أبوابه مطروقة من ذي قبل (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٤٨)؛ «ففكرة المتكلم هو الذي يحدث الإعراب، ... وفكرة إعراب الأسماء الستة بحركات ممطولة فكرة قالها المازني، وفكرة الحركة الحركة الخفيفة عند الوصل ودرج الكلام هي لقطرب، وفكرة الرفع علم الفاعلية والجر علم الإضافة فكرة الزمخشري، وفكرة العمدة والفضلة فكرة الرضي، وصاحب فكرة الغاء نظرية العامل هو ابن مضاء» (م.ن، ص٤٩).

أما من جانب آخر رأى البعض ان محاولته «محاولة جادة من أجل تيسير النحو وتخليصه مما ران عليه من الشوائب والتعقيد والقصور، حاول فيها صاحبها تطبيق ما عرفه من علوم اللغة الحديثة ومناهجها في مجال الدرس النحوي، وان لم يكن هذا التطبيق دقيقا» (جاد الكريم، ٢٠٠٤، ص١٧٦)، فيكفيه شرف المحاولة، وكان فيها تجديد لا مراء فيها، وانه يبعثنا على ان لا نقبل كل فكر وقاعدة جائنا من القديم وان النحاة القدامي ليسوا مصونين من الخطأ، ولكن يرون ان إبراهيم مصطفى بالغ وغالٍ في تجديده وفي الشن على أصول النحو القديمة (م.ن، صص١٦٧-١٦٩).

أما شوقي ضيف فلم تسلم آرائه من نقد النقاد، فرأى البعض ان محاولة شوقي ضيف وان كانت لإصلاح النحو وتيسيره ولكن كان جل اهتمامه بالجانب النظري من النحو دون الاستعانة بالأساليب الجديدة المكتشفة في تعليم اللغات (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٦٣)، ورأوا انه جعل التسهيل غايته الاساسية مع ان التسهيل يكون في النحو التعليمي ولا ينبغي الخروج عن أصول النحو وقواعده بحجة التسهيل (علوش، ٢٠٠٨، صص١٠-١٥)، ويرى الآخرون من جهة ان محاولاته اولا لم تكن كلها من ثمار نفسه وقد أعاد في معظمها آراء ابن مضاء وإن أضاف بعض آرائه الشخصية عليها، وومن جهة ثانية لم تكن لمحاولاته كبير ثمار، ولم تساعدنا في فهمنا للقواعد العربية دونها صعوبة وعسر (الحمزاوي، ٢٠٠٨، ص١٤).

وشوقي ضيف وإن كان من اكبر كتاب العرب في العصر الحديث ولكن لم يكن نحويا بارعا ولذا تنقص آرائه بعض الاستحكام وقد واجهت بعض آرائه مثل جعل المبتدأ منصوبا بعد ان واخواتها، انتقادات علمية (علوش، ٢٠٠٨، صص١-٧). وعلى اية حال، وان كان لشوقي فضل كبير في الادب العربي، ولكن آرائه النحوية ما استطاعت ان يجعل النحو العربي أكثر حيوية وان بعض آرائه مثل اعادة تنسيق أبواب النحو كحذف باب كان وأخواته، وباب ما، ولا، ولات العاملات عمل ليس وباب كاد وأخواته وباب ظن وأخواتها وأعلم وأري، من باب المبتدأ وادماجها في أبواب أخرى، أو رأيه حول حذف الزوائد الكثيرة، كحذف أوزان صنع اسم الآلة، لا تساعد في تيسير النحو بل يجعلها أكثر صعوبة عند متعلميه. أما هذا فلا يعني انه مخطئ في كل آرائه، فقد أصاب في بعضها وأخطأ في البعض الآخر، فمثلا رأيه حول الأشياء التي يجب ان تضاف إلى النحو كقواعد تجويد القرآن فرأي يذهب إلى الصواب تقريبا لأن أكثر متعلمي اللغة العربية، ولو اتقنوا النحو العربي، ولكن لا يستطيعون قراءة القرآن بصورتها الصحيحة وهو امر ضروري لكل من يتبع تعلم لغة الضاد.

كذلك لقد تعرضت آراء تمام حسان كسابقيه للانتقادات الكثيرة ولو كان شدة الهجوم عليه أقل من شدة الهجوم على أمثال إبراهيم مصطفى، وذلك بسبب انه لم يرفض الإعراب كدليل على المعنى، بل أضفى عليه بعض الدلائل الأخرى، ولكن على اية حال يرى البعض ان قبول نظرية «تظافر القرائن» يجعل النحو أكثر صعوبة لأن تشخيص دور الكلمات والمعنى بالإعراب وهو دليل واحد، أسهل من البحث عن سبعة القرائن (الصارمي، ٢٠٠٨، ص٦٣).

والحق ان هذا الفريق، فان حاولوا كثيرا وكانوا من المشفقين على اللغة العربية، واستطاعوا في نظرياتهم ان ينزعوا النحو العربي من بعض العراقيل والجذور غير اللسانية، التي لم يكن لها دور في اللغة، ولكن الحقيقة انه لم يكن لمحاولاتهم صدى كبير، ولم تمكن من جعل النحو العربي أكثر حيوية ونشاطا ورغبة في نفوس الناطقين باللغة العربية وغير الناطقين بها. وربما السبب في ذلك انهم من جهة لم يطوروا منهجا ولم يقيموا طريقة جديدة لعرض المادة النحوية، ومن جهة أخرى، كثيرا ما، كانت جهودهم نظرية بحتة دون الاهتمام بالجانب العملي من اللغة وحتى ان بعض ما قاموا به من الحذف والإضافات في النحو، جعل في كثير من الاحيان النحو أكثر تعقدا وانقباضا.

أما الفريق الثاني، فقد فصلوا بين نوعين من النحو، وكان لمحاولاتهم- كلما اجريت في مكان ما- آثار كبيرة، وذلك ببسبب انهم اهتموا بالجانب العملي من النحو أكثر منه إلى الجانب النظري، وقد عرضوا المادة النحوية عرضا جديدا حسب المناهج التربوية. ولكن لاتخلو جهودهم وآرائهم من بعض النقصان، فهو انهم منعوا اي تيسير في الجانب النظري أو العلمي من اللغة وقد قصروا كل التيسير على الجانب العملي، ولكن يجب الانتباه إلى ان النحو النظري الذي يرتبط بالمختصين فيه، لا يمكن اهماله على حاله كما وصلنا من القدماء، بل يجب التغيير والتحويل فيه، وان ينقح من الشوائب التي اعترته عبر القرون ومما دخله ولا شأن به في اللغة.

الخاتمة

بعد دراسة آراء إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، وتمام حسان، والإتجاهات الأخرى التي ظهرت في هذا العصر، تاتي نتائج هذا البحث فيما يلي:

١- انقسمت المحاولات إلى اتجاهات عديدة، أكثرها تطرفا كان الدعوة إلى العامية، ثم أقل من ذلك كان الدعوة إلى هدم بعض أصول النحو، ثم الثالث دعا إلى التجديد في النحو التعليمي دون الولوج في النحو النظري.

٢- تأتي محاولات إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو مقلدة من محاولات ابن مضاء، وسابقيه من النحاة، أما شوقي فقد تعد آراءه مؤيدة لآراء ابن مضاء، ولو جاء ببعض آراء جديدة، واخيرا تمام حسان الذي تتسم محاولاته بجدتها وقد طرح نظرية تظافر القرائن بدلا من الإعراب لتعيين دور الكلمات في الجملة.

٣- تعتبر محاولات هولاء الأشخاص إيجابية وسلبية، إيجابية لانها من جهة دعت إلى التخلص من بعض العقود والتعقدات التي صاحبت النحو منذ القديم مثل العلل الثواني والثوالث، ومن جهة ثانية شجعت على محاولات أكثر في هذا المجال وأوحت إلى أنه من الممكن مخالفة آراء القدماء وأنه من الممكن أيضا أن يكون في آراءهم بعض الأغلاط والأخطاء. وسلبية لأنها ما استطاعت أن تجعل النحو العربي أكثر حيوية وأن تضفي على رغبة المتعلمين في تعليم النحو العربي واللغة العربية، وتجدي في صونهم من الخطا، وذلك بسبب أنها اعتمد على الجانب النظري من النحو دون الجانب التعليمي. فمحاولات مصطفى إبراهيم وشوقي ضيف التي كانت متأثرة بمحاولات ابن مضاء شديدة التأثير، هدمت بعض الأصول التي ينظم عليها الكثير من القواعد المفيدة، وكان حذفهما لبعض القواعد لم ييسر النحو بل جعله أكثر تعقيدا، وأما نظرية تضافر القرائن لتمام حسان أيضا تضيف على النحو في معرفة دور الكلمات قواعد متكلفة ولوصحيحة، فتعسر أكثر من أن تيسر.

٤- كانت محاولات الفريق الذي دعا إلى التيسير في الجانب التعليمي، أجدي وأنفع لإنها ارتبطت بين القواعد والجانب التطبيقي من اللغة. ولكن

تفتقر هذه المحاولات إلى أنها لم تعن بتيسير في الجانب النظري ورأته مصونا من كل الأخطاء لأنه وصلنا من القدماء، ولا يصيب القدماء بأخطاء في كلامهم.

٥- حسب كل الآراء للإتجاهات المختلفة يمكن وضع بعض القواعد للتيسير الحقيقي منها: الإهتمام بالتيسير في الجانبين العملي والنظري، فالجانب العملي يجب فيه تعيين الهدف من التعليم، وتنقيح المادة التعليمية، والتجديد في المناهج التعليمية، والإرتباط بين القواعد النحوية والجوانب اللسانية التطبيقية من اللغة. أما الجانب النظري فيجب تنقيحه من التعقيدات منها العلل الثواني والثوالث.

المصادر والمراجع

١. ابن مضاء (دون تا). الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف.
٢. ابن الوراق (٢٠٠٢). علل النحو. تحقيق محمود محمد محمود أنصار، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣. أحمد أبوشنب، ميساء (٢٠٠٧). تكنولوجيا تعلم اللغة العربية في الحلقة الأولي من التعليم الأساس. الأستاذ المشرف: تيسير عبدالجبار الآلوسي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللغة العربية، الآكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
٤. الأفغاني، سعيد (دون تا). من تاريخ النحو. القاهرة: دار الفكر.
٥. بناني، رشيد (١٩٩١). من البيداغوجية إلى الديداكتيك: الحوار الآكادمي والجامعي. المغرب: الدار البيضاء.
٦. جاد الكريم، عبدالحميد (٢٠٠٤). الدرس النحوي في القرن العشرين. القاهرة: مكتبة الآداب.
٧. الحاج الصالح، عبدالرحمن (١٩٧٣). أثر اللسانيات في النحو بمستوى مدرسي اللغة العربية. مجلة اللسانيات، العدد ٤، الجزائر.
٨. حسان، تمام (١٩٨٥). وحدة البنية واختلاف الأنظمة. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٥٧، القاهرة، نوفمبر.
٩. ـــــــــــــــــ (١٩٨٦). في النحو العربي نقد وتوجيه. بيروت: دار الرائد العربي.
١٠. حسن، عباس (٢٠٠٧). النحو الوافي. قم: دار المحبين.
١١. الحمزاوي، علي إسماعيل (٢٠٠٨). موقف الشوقي من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق. كلية الآداب جامعة الميناء، www.aljlees.com.
١٢. خاقو، محمد حسين؛ السبع، سعاد سالم (٢٠٠٧). مدخل مقترح لتدريس النحو والصرف في التعليم الجامعي من خلال تحديد المفاهيم النحوية (الفاعل أنموذجا). مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٢٣، أبريل.
١٣. خير الحلواني، محمد (١٩٧٩). المفضل في تاريخ النحو العربي. الجزء ١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٤. سالم مكرم، عبدالعال (١٩٩٣). الحلقة المفقودة في تاريخ النحو. الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٥. سليمان، حازم (٢٠٠٨). تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء، www.arabizashin.org.
١٦. الصارمي، محمد (٢٠٠٨). تيسير النحو موضة أم ضرورة؛ قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عنابة، www.ahlahdeet.com.
١٧. الصبوري، عباس (٢٠٠٠). النسق الفصيح والنسق العامي في المنهج التعليمي للغة العربية؛ مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد٩٠، نوفمبر، www.dahsha.com.
١٨. ضيف، شوقي (دون تا). المدارس النحوية. الطبعة السابعة، القاهرة: دار المعارف.
١٩. ـــــــــــــــــــ (دون تا). التجديد في النحو. نشر دار الحوزة.
٢٠. العادل، حسن (٢٠٠٨). الإعراب في رأي المحدثين.
٢١.علوش، جميل (٢٠٠٨). مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الرد على النحاة، www.dahsha.com.
٢٢.محمود قاسم، رياض؛ الفراني، عبدالحميد (٢٠٠٨). التحديات التي تواجه اللغة العربية ودور القرآن في التصدي لها. بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، www.islamport.com.
٢٣. مصطفى، إبراهيم (١٩٥٩). إحياء النحو. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
٢٤. المعري، شوقي (٢٠٠٦). قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي. دمشق: اتحاد كتاب العرب.
٢٥.الموسوي، طاهر (١٣٧٥ش)؛ زبان عربي ديروز وامروز؛ مجله حوزه ودانشگاه، قم، شماره ٨، باييز.
٢٦. نفوسة، زكريا (دون تا). تاريخ الدعوة إلى العامية.